مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: تحول السلطة في الفكر الغربي المعاصر
اسم الكاتب: م.د. رنا مولود شاكر
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/368
تاريخ الاسترداد: 2026/11/22 17:48 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلـــــــــــــــــــة العلـــــــــــــــــــوم السياســـــــــــــــــــية
تحول السلطة في الفكر الغربي المعـــــــــــــــــــ

وضع تشريعات قانونية وأتخاذ قرارات سياسية تضمن حقوقهم وحرياتهم وتعمل على حمايتها، وفق مبادئ المساواة والعدالة مما يسهم في أستمرار الأستقرار والأمن والقضاء نهائياً على كل صورة من صور الصراع.

أن مهمة السلطة هو قيادة المجتمع لنقله من واقع مثقل بالمشكلات والصراعات الى واقع أكثر إشراقاً وتطوراً، لكن هذا المسار قد أنحرف عن ذلك وأتخذ مسارات مختلفة، سببت أستمرار الصراع بين من يملك السلطة ومن يخضع لها، وبين المجتمعات مع بعضها البعض بسبب أطماع حكامها للحصول على الثروات وتوسيع الممالك، لتتحول السلطة في أحيان كثيرة الى مصدر للشر وبعيدة عن الخير، هذا الأمر دفع الكثير من الفلاسفة والمفكرين للبحث عن ماهية السلطة وما أصل مصدرها وشرعيتها، وما الذي يجب ان تكون عليه وطبيعة شكلها وممارستها للعمل السياسي، وهذه التساؤلات قادت لاحقاًلولادة العديد من النظريات السياسية، وسأهمت على مدى التاريخ الأنساني لتطوير نظرية السلطة وأنتقال وجودها ومصدرها وشرعيتها وتأثيرها في المجتمع، الى إتجاهات متعددة ومختلفة عبرت عن طبيعة كل مجتمع وحاجاته ومتطلباته في كل مرحلة من الزمن.

وعملية التطور هذه قادتلتحول السلطة من أفق وجودها الضيق المرتبط بألوهية والتفرد بمقاليد الحكم والسيطرة عليها، الى مأسسة السلطة على وفق قوانين وتشريعات تضمن وتحمي الحقوق والحريات، لتصبح السلطة أداة فعلية لتنظيم المجتمع والعمل على إستقراره وأزدهاره، وهو ما تمكن من تحقيقه المجتمع الغربي المعاصر، لكنه في الآونة الأخيرة بدأ مسار السلطة بالتراجع مجدداً بسبب هيمنة النخب الأقتصادية على أدوات العمل السياسي وأدت الى تراجع مسار نظرية السلطة وتشويه الهدف من وجودها والسيطرة على مصادرها وأدواتها لتحقيق أجندات فكرية وسياسية وأقتصادية ضيقة، مما أدى الى أختلال عملية التوازن السياسي للسلطةوأضعف من قدرتها وأمكانياتها وكفاءتها الى حد الأضرار بالصالح العام.

الفرضية:إن عملية تحول السلطة في الفكر الغربي المعاصر قد انحرفت عن مسارها على وفق المنظور الفكري الديمقراطي الذي اسست لأجله، نتيجة لهيمنة النخب الاقتصادية

على مصادر السلطة وتوظيفها لمصالحهم الخاصة، مما أدى لإضعاف عملية تطور المجتمع المدني– السياسي الغربي المعاصر.

قسم البحث الى مبحثين رئيسين وكالآتي:

المبحث الأول: الأسس الفكرية لنظرية السلطة

المبحث الثاني: مستقبل السلطة في ظل عولمة الديمقراطية

المبحث الأول: الأسس الفكرية لنظرية السلطة

أولا: ماهية السلطة

عد مفهوم السلطة من المفاهيم التي أخذت حيزا كبيراً في البحث والتحليل على مستوى الفكر السياسي الغربي، كما أن إرتباطها بشكل وثيق بالظواهر السياسية لعلم الأجتماع السياسي أسهم في تعدد وتنوع الطروحات الفكرية لنظرية السلطة، وعبرت عن وجهات وإتجاهات فكرية وسياسية ودينية وأيديولوجية مختلفة، لذلك عرف البعض السلطة بأنها تمثل "قوة نظامية وشرعية في مجتمع معين ومرتبطة بنسق المكانة الأجتماعية ومتفق عليها من قبل جميع أعضاء المجتمع"[1]، ومعنى ذلك أن السلطة مهمتها الأساسية تنظيم حياة المجتمع وتلبية متطلباته المختلفة وحمايتها من أي خطر قد يعترضها، وهذه المهمة نابعة من شرعيتها وقوة إرادة المجتمع لأنه أصل وجودها.

أما بارسونز يعرف السلطة بأنها "القدرة على القيام بوظائف معينة خدمة للنسق الأجتماعي بأعتباره وحدة واحدة ومشاركة في إتخاذ القرارات"[2]، ووفقاً لهذا التعريف نجد أن السلطة موجودة في عمق العلاقات الأنسانية، وطبيعة هذه العلاقات تتطلب وجود فئتين الأولى تحكم والثانية محكومة بغض النظر عن الطبيعة التراتبية للسلطة، إذ قد تكون على مستوى القيادات الحزبية أو المؤسسات السياسية أو الدينية أو العلمية والأقتصادية وصولا الى المجتمع ككل الذي يخضع لسلطة الدولة، أن مسألة التقسيم بين الحاكم والمحكومين نابعة من قبول ورضا الإرادة الجماعية وتمثل الأصل لشرعية أي سلطة، غير ان فكرة الشرعية وأصل مصادرها لاتستمد وجودها من رضا وقبول الجماعة، لأن هناك معايير ومصادر أساسية ومختلفة تحدد أيضا شرعية السلطة، هذا الأمر هو ما سعى

(ماكس فيبر)(*) الى تسليط الضوء عليه،وأعتمد أساليب فكرية وعلمية مبتكرة ومختلفة عن السابق عند دراسته وتحليله لظاهرة السلطة السياسية وأصل شرعيتها، وقدم تصنيفا عنها واضح المعالم والدلالات ينقسم الى ثلاث فئات رئيسة هي "السلطة التقليدية وتستمد شرعيتها من الأعتقاد الراسخ بقداسة التقاليد والأعراف المتوارثة والمتفق عليها خاصة المكانة الأجتماعية المرموقة، وسلطة القانون القائمة على أسس عقلانية وتستند شرعيتها من القواعد الموضوعية المجردة وتمثل أصل قوتها في الحكم، والسلطة الكارزمية ومصدرها الولاء المطلق لشخصية ملهمة تتسم بالقدسية أو البطولة، لتكون مثال يحتذى به من قبل الجميع"[3].

أن السلطة الأولى ووفقا لتصنيف (فيبر) نجدها تستمد شرعيتها وأستمرار وجودها من الأعراف والتقاليد المتوارثة والمترسخة في البنية الفكرية والأجتماعية لمجتمع ما، مثل المجتمعات التي تدين بولاءها للسلالات الملكية وحق توليها للسلطة، أما السلطة الثانية تستمد شرعيتها من الضوابط القانونية الصادرة من العقل المجرد عن الأهواء والمصالح الشخصية، وتتسم هذه الضوابط بالتنظيم الفاعل والمسيطر على سلوك كل فرد في المجتمع، وتسعى لإدارة شؤونهم ومتطلباتهم وحمايتهم بشكل متساوي ومتوازن والقانون وحده من يضمن ذلك، وتمثل المجتمعات الديمقراطية من أهم من يدين بالولاء لمثل هذا النوع من السلطة، وتجد أن قوانينها الوضعية قادرة على منحهم الأستقرار والرفاهية، لذلك فأن إحتمالية فقدان كلا السلطتين لشرعيتهما وأستمرارهما في الحكم أمر يصعب حدوثه وتكراره، على العكس من السلطة الثالثة إذ شرعيتها مستمدة من تفرد شخص ما في الحكم، لأستئثاره بالسلطة تحت مسميات القداسة أو البطولة وحتى لأمتلاكه القوة، وهذا النوع يتجه دوما نحو الابتعاد عن التنظيم الهادف والبناء لمصلحة المجتمع،وهدفها التركيز على تحقيق غايات شخصية بحتة، ولا توازن بين المصالح الخاصة والعامة وإنما تعمل على إعلاء الأولى من دون الأخرى، لذا تتعرض دوما لفقدان شرعيتها وأستمرار وجودها في الحكم، لاسيما حينما تبالغ في إستخدام أساليب القوة والأكراه المادي ضد المجتمع لتنفيذ قرارات سلطتها.

ونرى أن كل من السلطة التقليدية والقانونية تستخدمان أيضا القوة والأكراه المادي، من أجل ضبط سلوك الأفراد وإلزامهم بأطاعة قرارات السلطة حفاظا على النظام العام، بمعنى ان إستخدامهما لذلك يكون عند الحاجة القصوى، أي في حالة حدوث فوضى تهدد أمن المجتمع وسلامته، ودون ذلك لاتستخدم أي قوة أو ممارسة إكراه مادي ضد الأفراد لأن بأرادتهم الحرة العقلانية سيلتزمون بالقانون وأحترام النظام العام وحمايته، لذلك قواعد القانون عامة ومجردة لكنها تتمتع بالأكراه المادي كوسيلة للردع ضد كل من يخالفها أو يتجاوز عليها، على عكس السلطة الكاريزمية إذ تتمادى في استخدام ذلك سعيا للحفاظ على وجودها في السلطة وليس من أجل صالح المجتمع وحماية أمنه وأستقراره.

لذلك عُرفت السلطة بأنها "ممارسة نشاط ما على سلوك الناس أي التاثير في ذلك السلوك وتوجيهه نحو الأهداف والغايات التي يحددها من له القدرة على فرض إرادته، ولن تكون وسائل السلطة في تحقيق ذلك أستعمال القوة وحسب وأنما بأمكانها تحقيق تلك الأهداف بواسطة السطوة أو الصيت أو الموقع الأجتماعي وحتى بواسطة سلوك ما يعده المجتمع سلوكاً فاضلا يرفعه الى مرتبة أن يكون قدوة أو إنموذجاً"[1].

إذن من يمسك بالسلطة يتطلب منه أن يمتلك القدرة للتأثير في سلوك المحكومين، لدفعهم نحو تطبيق وممارسة سلوكيات محددة ترتبط بشكل أو بأخر بتوجهات السلطة القائمة ومن يديرها، وهذا النوع من التأثير يسمى بالتأثير المقصود بفعل التوجهات الفكرية والأيديولوجية للسلطة تجاه المجتمع، وأدوات وإجراءات هذه العملية تختلف من مجتمع لأخر، تبعاً لبنيته الفكرية والأجتماعية لذا تأثيرها يختلف أيضا،والسلطة ذات النفوذ القسري وتمارس القوة والأكراه المادي لضمان شرعيتها، تسود دوما في المجتمعات التي تفتقر للوعي السياسي ولا تمتلك رؤية واضحة عن التنظيم المؤسسي والوظيفي للسلطة، وتنظر الى مكانتها ونفوذها لا الى دورها وإنجازاتهالأجل الصالح العام.

أما السلطة التي تمتلك إرادة تستند الى التنظيم العقلاني وتسعى دوما الى ضمان التوازن بين المصلحة الخاصة والعامة، توجد دوما في المجتمعات التي تتمتع بالأنفتاح الفكري وتمتلك وعي سياسي وقوة إدراك لما يجب أن تكون عليه السلطة، وطبيعة وظيفتها تتمثل في تحقيق غايات المجتمع وحماية أمنه وممتلكاته والحفاظ على رفاهيته، كما أنها تتقبل

إستخدام السلطة إسلوب القوة والأكراه المادي، طالما أنه يميل نحو الاعتدال في ممارسته وأن الهدف من إتباعها له يكون لأجل حماية أمن وأستقرار النظام العام وإلزام المخالفين بتطبيق قرارات السلطة وقوانينها.

مما تقدم نجد أن مفهوم السلطة مفهوماً غير متفق على تعريفه ويصعب تحديده بشكل دقيق،لأسباب عدة يمكن تلخيصها بالآتي:

1- ان الأهتمام بدراسة السلطة كظاهرة إجتماعية وسياسية منذ العهد الأغريقي وحتى وقتنا المعاصر، أسهم بظهور نظريات وأفكار سياسية متباينة حول طبيعة السلطة وأشكالها ومنظورها التفاعلي، نتيجة لأختلاف التوجهات الفكرية والأيديولوجية المرتبطة بنمط تفكيرهم، وذلك تبعاً لطبيعة بيئتهم مما أدى الى زيادة صعوبة تحديد وتحليل ماهية نظرية السلطة.

2- ان السلطة ووجودها أرتبط بمتطلبات وحاجات المجتمع وتطوره، وسلسلة التطورات التي مر بها المجتمع إنعكست بشكل مباشر على نظرية السلطة ومفهومها، وقادت نحو ظهور نظريات سياسية متعددة تتعلق بأشكال السلطة ووظائفها وطبيعة إدارتها وعلاقة الحاكم بالمحكومين، والتي أختلفت من مجتمع لأخر تبعاً لطبيعته الفكرية والاجتماعية والسياسية.

3- يضم مفهوم السلطة العديد من المعاني والدلالات، منها يرتبط بالتوجهات الفكرية وطبيعة البيئة الأجتماعية وشكل نظام الحكم، مما أسهم في ضعف تحديد مفهوم محدد ومتفق عليه في آن واحد من جهة، ومن جهة أخرى صعوبة تحديد طبيعة العلاقات الأجتماعية والسياسية التي تحدث على مستوى المجتمع الواحد أو مع المجتمعات الأخرى وما ينتج عنها من صراع أو تعاون فيما بينهم، نتيجة لأختلاف تفسير وتحديد مفهوم السلطة ومصدر وجودها وشرعيتها.

هذه أبرز الأسباب التي أسهمت في إتساع نطاق مفهوم السلطة، وضاعفت من صعوبة إيجاد تعريف جامع لها، إذ تنوعت التعريفات حولها إنطلاقاً من إختلاف الرؤى ووجهات النظر عنها من قبل الفلاسفة والمفكرين السياسيين على مر العصور.

لذلك يمكننا القولأن السلطة تمثل قوة فعل إرادة فردية أو جماعية تمتلك القدرة الكاملة لإدارة شؤون الحكم والمصالح العامة بعد حصولها على رضا وقبول الإرادة الجماعية لمجتمع ما، مما يكسبها الشرعية الفعلية لإدارتها وفق شروط ومتطلبات تلك الإرادة الجماعية، وهنا يبرز مدى مؤهلات صاحب السلطة لاسيما قدرته في فرض وجوده وتأثيره على سلوك أفراد المجتمع، وبشكل يضمن تحقيق التوازن بين الاستمرار في السلطة وبين القدرة والكفاءة في إنجاز حاجات ومتطلبات المجتمع ككل.

ثانياً: السلطة من المسار التقليدي الى العقلاني

ان الفوضى السياسية والأجتماعية التي أستمرت في أوروبا، بسبب الصراعات والحروب الدينية نتيجة للصراع ما بين السلطتين الزمنية والدينية، ونشوب الحروب الدينية بعد توسع حركة الأصلاح الديني وظهور البروتستانتية(*)، شكلت حافزاً لدى الجميع للتخلص من النظام الثيوقراطي وتحرير السلطة الزمنية من قيود الكنيسة والعمل على الغاء ألوهية السلطة، وعلى الرغم من تحقيق هذه الأهداف إلا أن الحكم بموجب الحق الألهي أنتقل للسلطة الزمنية بعد إضعافها لنفوذ الكنيسة، لتصبح أشد أستبدادية عما سبقها، مما تطلب تغيير مسار نظرية والسلطة عبر البحث عن أصل وجودها وماهو دورها والأسباب التي تدفع الى الأعتماد عليها لتقرير مصير وحقوق المجتمع.

وأتخذت الأطروحات الفكرية (لهوبز)هذا المسار إذ إعتمد المنطق العقلي في بحثه عن أصل مصدر السلطة لتفنيد فكرة ألوهية السلطة وأكد أن السلطة السياسية نتاج فكري وأجتماعي من صنع البشر، والرغبة الفعلية لدى كل فرد تحقيق مصلحته الخاصة والبقاء في الحياة والتمتع بالأمن، وهذا ما تقدمه السلطة له لذلك يجب ان تتمتع بالقوة اللازمة والتي تستمدها من القانون الطبيعي، وبدوره سيمنح حق البقاء والتقدم الذي ينشده الجميع، وبما أن القانون الطبيعي وفق الرؤية السابقة للفلاسفة والمفكرين يمثل القواعد العامة التي أنتجها المنطق العقلي لكل فرد وحظى برضا وقبول الجميع، ويمتلك القدرة على حماية الانسان من قوة أخيه الأنسان وتمنعه من سلب حرياته وحياته وممتلكاته، بمعنى

أن أصل علاقات الافراد في حالة الفطرة قائمة على تحقيق الفضائل الأخلاقية والخير العام، لان الفرد كائن إجتماعي بطبعه.

لكن (هوبز) رفض هذه الرؤية، وبين ان أصل العلاقات بين أفراد المجتمع الفطريمن أجل الحفاظ على وجودهم وحماية أنفسهم من الخطر، ووجود القانون الطبيعي كجزء منظم لتلك العلاقات ليس له علاقة بالفضيلة والخير العام، وأنما لتحقيق منفعة ما يرغب بها، وهو السلوك الطبيعي للأنسان وتتميز بالأنوية المطلقة، ولايهمه ان كان ما ينتج عنها تؤدي الى الأضرار بالأخر، لأن هدفه الوصول لحاجاته وتحقيق رغباته،وهذه حقيقة ما يعيشه المجتمع في العصور الوسطى وما قبلها التي اعطت أسبقية المجتمع وهيمنته على الفرد وحقوقه، وبين ان هذا التصور هو ما رسخه الموروث التقليدي والذي لايتطابق مع المنطق العقلي، لأن " الأصل في طبيعة الفرد هي بحثه عن خيره وأمانه وهو سلوك يهيمن عليهوعلى سلوكه الفرادنيومصالحه ولا يهمه مصلحة المجتمع ووجوده فيه وتفاعله معه لأدراكه ان حاجاته ومتطلباته ستتحقق بشكل اكبر مما لوكان بمفرده، لذلك يعد الفرد قيمة مطلقة وعليا وان هدف كل ماعة حماية حقوقه لان مصلحته فوق مصالح الجماعة"[1].

هذه الرؤية عدت البداية الفعلية لولادة ما يعرف اليوم بالمذهب الفردي، والذي لعب دوراً مهما في تطور الأفكار والنظريات السياسية لاحقاً، و(هوبز) هو المؤسس الفعلي لها وان تركيزه على فكرة الفردانية وعدها الأصل لكل إجتماع سياسي قد إستندت على تحليله لطبيعة السلوك الأنساني بشكل واقعي وعقلاني، وكانت لديه غايات متعددة تقف خلف طروحاته الفكرية عن المذهب الفردي، إذ إستخدمهكآلية فاعلة للقضاء على كل شكل من اشكال الموروث التقليدي التي تبرر هيمنة المجتمع على الفرد، لذا شدد على ضرورة " ان يكون الفرد على المستوى الأجتماعي الغاية الأساسية وهي تصب في صالح حريته المطلقة وعلى المستوىالسياسي يصبح هو مركز العمل السياسي لآن أصل وجود السلطة خدمة وحماية حقوقه الفردية ومنع أي تضييق لنشاطاته وأهدافه الخاصة"[1]، كما وظفها بشكل ذكي لخلق تبرير واقعي ومقبول من الجميع حول أطروحته عن السلطة المطلقة والتي يجب أن تخضع لحكمفرد واحد وكل اختصاصاتها بيده، لذلك رفض فكرة "

الحكم المختلط ولايؤمن بفكرة نظام الحكم المقيد لأن تجزئة السلطة تعرضها للضعف تدريجيا وصولا للأنهيار لذلك يب ان تركز كل السلطات القانونية والدينية والأجتماعية بيد صاحب السلطة بشكل مطلق"[2]، والسلطة كلما تركزت بيد واحدة ستكون ذات إرادة حرة وقوية وقادرة على حماية أفراد وتضمن تحقيق الأستقرار، أما تجزئتها سيقود الى الضعف والأختلاف فالنزاع لتعم الفوضى وينعدم الأستقرار.

ويرى ان الرغبة في التعايش والأستمرار في الحفاظ على الحياة في ظل نظام الحكم الفردي لاتتحقق إلا في ظل المجتمع المدني– السياسي، لذلك يجب على أفراد المجتمع الانتقال من حالة الطبيعة والتي تمتاز " علاقات أفراد مجتمعها بحب الذات والريبة والتنافس والبحث عن المجد، مما جعل من شريعة الغاب والبقاء للأقوى الطبيعة السائدة فيه ونتج عنها الصراع بين الميع وتحول الأنسان عدو لأخيه الأنسان وأنعدم التميز بين الخطأ والصواب والعدالة والظلم ولم يأمن أحد على حياته وممتلكاته"[3]، أن حالة الطبيعة للمجتمع كان يسودها الخوف والترقب من المجهول والظلم، لذلك كانوا دوماً يبحثون عن الأمن والاستقرار وهو ما يميز حالة المجتمع المدني– السياسي وللأنتقال اليه يتطلب توحيد الإرادات والمصالح وإخضاعها بيد إرادة واحدة تمثل السلطة العليا التي ستوفر ما أفتقدوه في الحالة الأولى، ولايتحقق ذلك ألا عن طريق أتفاق يبرم بين الجميع ومنه تنبثق السلطة السياسية وأطلق عليه تسمية (العقد الأجتماعي).

ويمثل صيغة قانونية وسياسية يتفق عليها كل افراد المجتمع لأقامة سلطة سياسية تؤهلهم للأنتقال من الحالة الأولى الى الثانية، مع إدراكهم انهم سيخضعون بإرادتهم لسلطة الحاكم ويلتزمون بإطاعته مقابل ان يوفر لهم الأمن والأستقرار، وصاحب السلطة لايخضع لأي إرادة ولا يحاسب بأي قانون لأنه يمثل الإرادة العليا وسلطته فوق أي قانون لذا هو خارج أطار العقد وغير ملزم به، وعدت نظرية العقد الأجتماعي من أهم النظريات السياسية الحديثة، والتي وضعت أسس البناء الفكري لنظرية السلطة وفق رؤية فكرية متحررة من قيود أفكار الماضي، والمغرقة بضيق الأفق في التفكير والتطبيق عند ممارسة السلطة، أن طروحات (هوبز) الفكرية شكلت نقلة نوعية على مستوى الفكر السياسي الغربي الحديث، وأثر بشكل كبير على نمط تفكير الفلاسفة والمفكرين الذين جاءوا من بعده،

وعلى الرغم من ذلك نجد أن أفكاره المتحررة والمتجددة لم تستطع الخروج تماما من مسار الموروث التقليدي، لاسيما ما يتعلق بنظرية السلطة والتي لم يتغير فيها سوى نقل السلطة من الألوهية المطلقة الى الفردية المطلقة، وكلاهما يتميز بالأستبداد وأن أختلفت أوجه تطبيقه وممارسته.

هذا الأمر دفع (جون لوك) الى وضع أسس فكرية مختلفة لنظرية السلطة تكون أكثر تحرراً من القيود الفكرية والسياسية السائدة في المجتمع الغربي، والعمل على نقلها لمجال أوسع يضمن فعلياً احترام وحماية الحقوق والحريات، ويشترط أنجاز ذلك وضع نظرية للسلطة تعتمد البناء التنظيمي لها، لتصبح السلطة نابعة من قيمتها الذاتية لا من قيمة من يمسك بها، عندها يتحقق فعلياُ الأستقرار السياسي والسلم الأجتماعي، وأشار أن نظرية (هوبز) على قدر سعيها بتحقيق الأمن والأستقرار للمجتمع، لكنها نقلته من حالة الفوضى الكاملة الى الفوضى المقيدة، عندما فضل التضحية بالحقوق والحريات الفردية وتقييدها بالإرادة الفردية لصاحب السلطه لدعمها كلياً ونتج عنها ولادة نوع جديد من الأستبدادية، لأنه تصور حالة الطبيعة بشكل سلبي ويضم كل الشرور، وهي في حقيقتها تتمتع "بالسلام والأستقرار والتعايش المتبادل بما يضمن الحفاظ على الذات والناس فيها متساوون في الحقوق والحريات والملكية بموجب القانون الفطري الذي ولد مع البشرية وأستخدمه العقل الأنساني لتوجيه وتنظيم علاقاتهم الأجتماعية وأسس التعامل والتعاون فيما بينهم"[1].

إذن حالة الطبيعة لديه تخلو من الحرب والصراع لتحققيق غايات فردية بحته وتتسم بالأستقرار، لكن طبيعة العلاقات بين أفرادها إجتماعية فقط، ولا يوجد فيها أي تنظيم سياسي إذ تخلو من وجود السلطة، وسعى المجتمع الانتقال من حالة الطبيعة الى حالة المجتمع المدني– السياسي أرتبطت برغبتهم في تنظيم أمورهم وفق قوانين تلبي حاجاتهم المتطورة، وعلى الرغم أن القانون الطبيعي يعد القانون الأسمى في ظل حالة الطبيعة، لكنه لايصلح في حال انتقالهم لمرحلة أكثر تطوراً ويتطلب وجود قوانين تنظم طبيعة العلاقة فيما بينهم وتمتلك القدرة للحفاظ على مصالحهم وممتلكاتهم، وهنا يأتي دور السلطة التي تمتلك الصلاحيات والقدرات لتحقيق ذلك، لذا لايمكن تصور وجود مجتمع مدني–

سياسي دون سلطة تسهم بأستمرار حياة التعايش والأستقرار، لذلك ركز (لوك) في تنظيره للسلطة في البحث عن مصادر وآليات تنظيمها وطرق ممارستها لذا وضع رؤيته الفريدة عن العقد الأجتماعي الذي يوفر جميع تلك المتطلبات، وتميز بأنه "ثنائي التعاقد إذ يضم طرفين الأول هم الأفراد ويتنازلون عن جزء من حقوقهم وحرياتهم مقابل إنشاء السلطة لتنظم حياتهم، والثاني يمثل من يدير السلطة وهو جزء من هذا العقد وسلطاته مقيدة بإسم القانون وملزم أمامه بتنفيذ شروط العقد المتمثلة بحماية حقوقهم وحرياتهم وملكياتهم"[2].

وعملية التنازل بموجب العقد ليست مطلقة وأنما جزئية وضمن حدود التعاقد التي تنشأ عبرها السلطة، اما طبيعة السلطة فأنها مقيدة بحكم التزاماتها مع الطرف الأخر ومتى ما أخلت بالتزاماتها وواجباتها، يحق للطرف المتضرر أي المتعاقدين عدم طاعة السلطة والخروج عنها، وحتى القيام بثورة ضدها إذ أنحرفت تماماً عن مسار العقد وأهدافه، ولمنع حدوث ذلك طرح (لوك) فكرة تقسيم السلطة ووضع حدود فاصلة فيما يتعلق بطبيعة وظيفتها وصلاحياتها السياسية والقانونية، وضم تقسيمه ثلاث أشكال رئيسة هي "السلطة التشريعية وهي الأعلى شأنا وتمثل القانون الوضعي الأول في المجتمع المدني السياسي وهي سطلة مقدسة لأنها مستمدة من إرادة المجتمع، السلطة التنفيذية وتمثل السلطة العليا لأدارة شؤون المجتمع المدني– السياسي، لكنها لاتسمو على السلطة التشريعية وصلاحياتها، ومهمتها تنفيذ القوانين، السلطة التعاهدية وأطلق عليها تسمية السلطة الفيدرالية وتختص" بوضع السياسات الخارجية وأقامة التحالفات والمعاهدات وأعلان حالة الحرب والسلام ضمن نطاق أختصاصها" [1].

ان الهدف الأساس من تقسيم السلطة هو منع إساءة أستخدامها وأنحرافها عن بنود التزامات العقد، والحيلولة دون الأنفراد او الأستبداد بها وشكلت هذه الطروحات الخطوات الأولى لتقييد السلطة المطلقة، كما عدت التطبيق الفعلي لتغيير مسار نظرية السلطة ونقلها من الموروث التقليدي الى البناء التنظيمي، وأسهمت عملية التقسيم في تحديد وظائف واختصاصات كل سلطة على حده، وفصل نطاق عملها بشكل منفصل لكنه بذات الوقت مترابط ومتوازن في علاقتهم التفاعلية وبشكل يخدم الصالح العام،

وهذه الآلية مهدت لظهور ما يعرف اليوم بالتنظيم المؤسساتي لسلطة الدولة بشكلها المعاصر.

أما(مونتسيكيو) ركز في طروحاته عن نظرية السلطة على أن عملية إصلاحها وتنظيمها عبر صيانة وتطوير القوانين وفق المنطق العقلي، لذا ركز على القانون وتطويره، وعده الأداة القوية التي يمكنها السيطرة على سلوك الأنسان وتوجيه نحو الخير العام،والقانون الطبيعي يمثل قانون عام يصلح تطبيقه على الحالات العامة لكل شعوب الأرض والتي تعيش في حالة الطبيعة، لكنه لايتوافق مع الحالات الخاصة ولا يراعي الخصوصيات الفكرية والثقافية لكل المجتمع الذي يعيش في حالة المدنية– السياسية،ولتحقيق الاصلاح والتطور يتطلب وجود قانون يتميز بالقوة والثبات وغير قابل للتغير ويتوافق مع خصوصية كل مجتمع، ليتمكن من السيطرة على السلوك السلبي للأفراد ومنعهم من مخالفته أو التجاوز عليه.

هذه الرؤية هدفها الأساس" بناء المنظومة القانونية والمؤسسات السياسية وممارسة العمل السياسي، وبشكل يكمل كل منه بعضه الأخر وبالنتيجة يتمكن الجميع من المشاركة بالسلطة كما انشأوها معا وتصبح لدى الجميع القدرة الكلية على اختيار الحاكم وهذا ما يقود الى نشأة وتوطيد الفضائل الخاصة والمتمثلة بالأستقامة في أحترام القانون والألتزام به"[2]، وهنا يتم نقل السلطة وعملية ممارستها من الإرادة الفردية الى الجماعاتية، عبر مشاركة الجميع بصياغة القوانين التي تنظم علاقاتهم مع بعض من جهة، وتنظم طبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكومين من جهة أخرى، وتحقيق هذا الأمر يتوقف على مسألة التوازن وسيادة القانون وهيبة السلطة.

وما يخص مسألة التوازن فأن وجودها كجزء من السلطة ستمنح الشعور بالأمن والأستقرار، لأنها تحافظ على حقوقهم وحرياتهم وممتلكاتهم، أما سيادة القانون سيدفعهم الى أحترام السلطة والألتزام بقراراتها طالما هي الأخرى تخضع لسلطة وسيادة القانون ذاته، ووجود كلاهما ستمنح السلطة الهيبة الأيجابية لا السلبية التي تتضمن الخوف والرعب منها، ومتى توفرت جميع هذه العناصر فأن صاحب السلطة أو من يدير شؤونها لن يتمكن يوماً من استغلالها لمصالحه الخاصة، لأن قوة القانون تدعم الحرية والعدالة، وكلاهما

يمثلان الأعمدة الثابتة لسلطة القانون، ووجودهما سيخلق نظام حكم متوازن، أن إهتمامه بالحرية ينطلق من فكرة ان وجودها يسبق وجود الحق، فما نفع قانون ينظم الحقوق لكن لاتوجد حرية تسمح بالتمتع بها وممارستها وفق رغبة الفرد، وأكد ان الحرية السياسية في أعلى سلم الحريات الأخرى وهي" لاتعني ان يفعل الأنسان ما يرغب وانما هي تمثل حقه في فعل ما يرغب ضمن الحدود التي تسمح بها القوانين وتتيح له عدم أجباره على فعل ما لايرغبه ولاتبيح له فعل ما هو ممنوع او التعدي على القانون ومخالفته له"[1]،أن التمتع بالحرية لايعني ممارستها دون ضابط قانوني وإذ حدث ذلك سيقود للفوضى لتشمل كل المستويات، لذلك تنظيمها وفق القانون يضمن حمايتها من ذاتها ومن الأخرين، لهذا الحرية السياسية وفق منظوره الفكري هي المفتاح نحو كل الحريات الأخرى، لانها تتيح لكل الفرد المشاركة في صياغة القوانين واتخاذ القرارات الى جانب السلطة، وكلما أتسعت مشاركتهم كلما أرتفعت قدرتهم في صيانة وحماية حقوقهم وحرياتهم، وينقطع الطريق أمام كل محاولة للتفرد بالسلطة والأستبداد بها.

أما أهتمامه في العدالة تعود لأعتقاده الراسخ ان غيابها يعني أنعدام وجود الحقوق والحريات، إذ تمثل " آلية لتحقيق التوازن بين العام والخاص وبين حريات الفرد والحريات العامة، بمعنى ان حماية وتحقيق النوع الأول لايحدث ضرراً في الثانية"[2]، وعلى الرغم ان التشريعات والقوانين تنص بشكل مباشر بتطبيق العدالة للجميع، لكن في كثير من الأحيان السلطة تنفذها بعيداً عن المضمون، وتمارس سلوكاً يكون في شكله قانوني ويسعى لتحقيق العدالة وهو في حقيقته يعرقل تنفيذ ذلك، ومن هذا المنطلق لايمكن لأي عقد اجتماعي أن يصل لهدفه النهائي دون العدالة، لأن مهمة أي سلطة هي أنصاف وتحسين أوضاع أولئك الذين يمثلون طرفاًرئيساً في العقد، والأنصاف يتحقق عن طريق العدالة ويعدها الفضيلة الأولى والقيمة العليا في المجتمع المدني– السياسي.

وأبتكر (مونتيسيكيو) آلية للموازنة بين أولوية العدالة العامة وقدسية الحقوق والحريات الفردية، وذلك عن طريق الفصل ما بين السلطات وعمل على تطويرها بشكل أكثر فاعلية عند التطبيق، وقسم السلطات إلا ثلاث أقسام التشريعة ومهمتها تشريع القوانين والتنفيذية تطبيق أحكام القانون، والسلطة الأخيرة هي القضائية وهنا يكمن تميز أطروحته

الفكرية عن غيرها، لأنه جعلها سلطة رقابية وجزائية، وأختصاصها الأول يشكل آلية رقابية على السلطة التشريعية للتأكد من القوانين التي تشرعها وأنها تستهدف الصالح العام، وأيضا على السلطة التنفيذية لتضمن عدم مخالفتها القوانين، والأختصاص الثانييتعلق بتنفيذ الأحكام والعقوبات ضد المخالفين أي كانت مكانته، وعد تأكيده على استقلال القضاء بهذا الشكل من أجل توفير أكبر قدر من الحماية للحقوق والحريات، لأن وجود هذه السلطة جزء من السلطات الأخرى من شأنه ان يقود بشكل أو بأخر نحو أستغلالها أو التعسف في أستخدامها، وأستقلال إرادة القاضي عن أي تاثير من السلطات الأخرى سيضمن عدم تعرض المصالح والحقوق والحريات العامة لأي خطر.

ونجد ان عملية الفصل هذه وتوزيع الأختصاصات والصلاحيات ما بين السلطات، لم تمنح الأستقلالية لها وحسب وأنما منحها القدرة لتحد كل واحدة منها الأخرى وتحارب وتمنع أي شكل من أشكال أنحراف مسار السلطة السياسية نحو التفرد والطغيان، ليصبح القانون يمثل إرادة الجماعة والأخيرة هي من تمنع أساءة أستخدام السلطة، عبر خلق حالة من التوزان والعدالة بين العام والخاص في الحقوق والحريات، وهو ما جعل الإرادة الجماعاتية تتفوق وتنتصر على الإرادة الفردية.

إلا أن (روسو)ذهب الى أبعد من ذلك بكثير، إذ سعى الى أيجاد حالة مستمرة من الأستقرار مابين القانون والعدالة، لضمان أستمرار الإرادة الجماعية وتوسع قدراتها في إدارة شؤون السلطة، وسعلترسيخ فكرة إدارة السلطة من قبل الإرادة الجماعية وعدها جزء حيوي من طبيعة شكل السلطة وممارستها، وليس مجرد طرف او جزء ساهم في إنشاءها طبقاً للعقد الأجتماعي، والأخير وفق منظوره أختلف شكله ومضمونه عن العقود الأجتماعية السابقة، لأن أصل نشأتها لايستند على قبول ورضا أطرافه المتعاقدين، وانما على كيفية وممارسة التزامات العقد لأنه يمثل " آلية لإقامة المجتمع المنظم والأنتقال به من حالة الطبيعة الى حالة المدنية وبموجبه يتنازل الأطراف في العقد عن حقوقهم وحرياتهم الطبيعة مقابل حصولهم على الحقوق والحريات المدنية لتحل المساواة في شكلها المدني محل الطبيعي ويصبح العقد الوسيلة الشرعية ليتحول الأفراد فيها من رعايا الى مواطنين ويقدروا معنى وقيمة المساواة والحرية"[1].

والمساواة والحرية في حالة المدنية مكملان لما كان الأفراد يتمتعان به في حالة الطبيعة لكن بشكل أكثر تنظيم وشمولية، لذلك يشكلان أساس التعبير عن الإرادة الجماعية لذلك العقد الأجتماعي الذي وضعه قائماً على أساس الشراكة الأجتماعية والسياسية، إذ تشترك كل إرادة فردية مع الإرادات الأخرى لتكوين إرادة جماعية واحدة، واطلق عليها" تسمية الإرادة العامة التي تستهدف المصلحة العامة لأنها تمثل إرادة إنسانية متجردة عن الأهواء والأنانية وتصبح إرادة أخلاقية سامية ومتضامنة لذا يجب التفريق بين الإرادة العامة وإرادة الجموع، الأولى تتعالى على المصالح الشخصية أما الثانية تمثل الصورة الطبيعية للإرادات الخاصة التي تحركها الأطماع وحب الذات والسيطرة"[2].

ومعنى ذلك أن الإرادة العامة تمثل إرادة الإغلبية التي إنبثق منها العقد ومنه نشأت السلطة السياسية، لتصبح إرادة الإغلبية متمثلة بالشعب وتسيطر على إرادة الأقلية الذين يمثلون الإدارة العليا للسلطة في المجتمع المدني– السياسي، وعن طريق الإرادة العامة وقوة مشاركتهم في أصدار القوانين والتشريعات، سيتمكنوا من حماية حقوقهم وحرياتهم والحفاظ عليها، كما ستكون لديهم قدرة أكبرعلى منع إساءة استخدام السلطة أو الهيمنة على قراراتها وقوانينها لصالح إرادة الأقلية، وبذلك توصل (روسو) الى وضع وسائل وآليات تسهم في خلق حالة مستقرة ومتوازنة لطبيعة العلاقة بين القانون والعدالة، عن طريق إشراك كل إرادات أفراد المجتمع لإبرام العقد السياسي من جهة، ومنحهم حق المشاركة في سن القوانين والتشريعات بما يحقق مصالحهم العامة بشكل متوازن ومتكافيء من جهة أخرى.

إذن عملية المشاركة الفاعلة شكلت الأساس لتحقيق الأستقرار مابين القانون والعدالة، ومنحت القوة والغلبة للإرادة الجماعية على الإرادة الفردية، كما أستطاع من تحقيق نوع أخر من التوازن والأستقرارالفريد من نوعه بين الحقوق الفردية والجماعية، على الرغم ان أغلب طروحاته ركزت على أعلاء شأن الإرادة الجماعية وتفوقها على الإرادة الفردية، لكن ذلك لم يعني لديه الغاء أو تقييد الحقوق الفردية، وأوضح الهدف الأول للإرادة الجماعية هو تحقيق المصلحة العامة، وبما أن كل واحدة من الإرادات الجماعية تمثل إرادة فردية في حالة الطبيعة قبل الأنتقال الى حالة المدنية – السياسية، فأن ذلك يعني أن جميع

هـذه الإرادات سـتتعاون وتتوافـق فيمـا بينهـا لتحقيـق غـايات ومصـالح كـل إرادة منهـا، ليشكلون مجتمعين مصالح فردية وجماعية في الوقت ذاته، وتصبح هذه العملية جزء من مخرجات الحياة والعمل السياسي في المجتمع المدني – السياسي، وهذه العملية أستطاعت ان تحقق التوازن بين حقوق الفرد في حالة الطبيعة وحقوقه كمواطن في الحالة المدنية– السياسية.

عبر هذه الطروحات الفكرية يتضح لنا أن (روسو) وضع أسس فكرية وسياسية عميقة التفكير، ومرنة التطبيق فيما يتعلق بنظرية السلطة وآليات ممارستها، ونتيجة لذلك ولدت وترسخت في الفكر السياسي الغربي الحديث فكرة ان الشعب هو المصدر الفعلي للسلطة، وأنه من المستحيل ان يتنازل عن سلطته وسيادته لصاحب السلطة، لانه سيعرض حقوقه وحرياته للخطر، ومن هذه الفكرة سادت مسألة ان ممثلي جميع السلطات هم ليسوا أوصياء أو سادة على الشعب، وانما هم ممثليه وموظفين لديهم ومهمتهم تتلخص بتشريع وتنفيذ قوانين تحافظ وتحمي حقوقهم وحرياتهم وممتلكاتهم على أكمل وجه.

ان الطروحات الفكرية لفلاسفة ومفكري العصر الحديث حول نظرية السلطة أسهمت في تغيير مسارها وتوجهاتها لاسيما ما يتعلق بالعلاقة بين الحكام والمحكومين، وبعد ان كانت العلاقة فيما بينهما قائمة على أساس الطاعة المطلقة للمحكومين تجاه صاحب السلطة لان سلطته ترتبط بهالة من القدسية، تغيرت لتصبح طبيعة هذه العلاقة قائمة على الألتزام الأخلاقي والقانوني من قبل المحكومين تجاه السلطة، والأخيرة تحولت مؤسسة ذات بناء تنظيمي قانوني وسياسي تتلخص وظيفتها في ضمان وحماية الحقوق والحريات والممتلكات للشعب، لأنه مصدر السلطة ووجود الحكام أو الملوك وشرعيتهم مقترنة بمدى قدرتهم على ما يقدموه من حقوق وخدمات وأمن أزدهار ورفاهية، أن عملية التحول في العلاقة بين الحكام والمحكومين أسهمت تدريجياً في تطور نظرية السلطة في وقتنا المعاصر.

المبحث الثاني: مستقبل السلطة في ظل عولمة الديمقراطية

أولا: النخب الأقتصادية وأثرها على الفاعلين التقليدين في السلطة

أن الثورة الصناعية أسهمت الى ترسيخ أفكار ومبادئ نظرية السلطة التي ظهرت في العصر الحديث، وفي الوقت الذي أشار البعض أن نتائج هذه الثورة أنعكست فقط على الجانب الأقتصادي، إذ أسست "لقيام نظام أقتصادي رأسمالي يرتكز على حرية العمل والمبادلات التجارية وضاعفت من نمو وتطور المؤسسات والشركات الأنتاجية الكبرى وأدت لتطور الأقتصاد وتحسين الأوضاع المعيشية للمجتمعات وإزدهار حركة الأنتاج والأستثمار وتوسيع الحركة العمرانية"[1]، لكنها أثرت أيضاً وبشكل مباشر على طبيعة البنية الأجتماعية والسياسية في المجتمع الغربي منذ منتصف القرن التاسع عشر، وأسهمت في القضاء على بنية المجتمع التقليدي بأفكاره وتقاليده وقيمه التي سادت لقرون عدة، وحلت محلها التوجهات المدنية– السياسية وأجتاحت المجتمع ككل وليس لطبقة إجتماعية محددة، وقادت نحو بزوغ حركة نهضة فكرية وثقافية واسعة المدى تؤمن بأهمية العلم وقدرة العقل البشري على تحقيق التقدم والرفاهية، مما رفعت من نسبة مستوى الوعي الفردي الذي بدأ يبحث ويطالب بحقوقه المدنية والسياسية، ويرفض أستغلاله من قبل من يمتلك وسائل العمل والأنتاج.

وكان لتدهور الأوضاع الأقتصادية لطبقة العمال بسبب هيمنة أصحاب رؤوس الأموال على عمليات الأنتاج وأستغلالهم لدرجة ضاعفت من سوء أحوالهم المعيشية، دفعت الى "رفع مستوى الوعي الفكري والسياسي لديهم ودفعتهم لمواجهة من يسلب حقوقهم بقوة القانون وأجبار السلطة السياسية على وضع الحلول للتوفيق بين حقوقهم وبين مصالح أصحاب رؤوس الأموال وسيطرتهم على حركة النشاط الأقتصادي ليتحول هذا الأمر من ضمن أولويات السلطة السياسية في المجتمع الغربي أنذاك"[2].

وإذ كانت الموجة الأولى والثانية للثورة الصناعية[*] قادت نحو زيادة أهتمام الفاعليين التقليدينفي السلطة وبأشكالها الثلاث (التشريعية والتنفيذية والتقليدية)، بتنظيم حياة مجتمعاتها والعمل على وضع تشريعات وقوانين تضمن حقوقهم وحرياتهم وتعمل على حمايتها، لكنها لم تخلو من تعرضها للعديد من المعوقات بسبب تأثير النخب

الأقتصادية(**) على الفاعلين التقليديين، وسعيهم الى تعطيل جهودهم الرامية لخدمة وحماية المصالح العامة وتطوير المجتمع المدني– السياسي، ولعبت طبيعة التوجهات الفكرية والسياسية للفاعليين التقلديين دوراً مهما في تقليل تأثير النخب الأقتصادية على قراراتهم القانونية والسياسية، لذلك العلاقة فيما بينهما تقاطعت وكانت تتجه دوما لصالح المجتمع وضمان وحماية حقوقه وفق العقد الأجتماعي– السياسي للإرادة الجماعية ذات الطابع القانوني والأخلاقي تجاه المجتمع كونه الأصل لمصدر كل سلطة.

أن تأثير النخب الأقتصادية أنذاك أتخذ طابعاً متذبذباً على التشريعات والقوانين التي يتبناها الفاعليين التقلديين لاسيما في أوروبا، إذ سعوا دوماً الى خلق حالة من التوزان بين حقوق ومصالح العامة وبين مصالح طبقة النخب الأقتصادية وبشكل يضمن عدم الأخلال بأستقرار الأنظمة السياسية والأجتماعية القائمة، وبذات الوقت يمنع من محاولة سوء أستخدام السلطة وتعطيل عمل العقد الأجتماعي – السياسي، هذه الأوضاع تغيرت تماماً بعد الحرب العالمية الثانية والتي تزامنت مع الموجه الثالثة للثورة الصناعية(*) في القرن العشرين.

أن هيمنة النخب الأقتصادية على عملية التصنيع والأنتاج في ظل ضعف تدخل الدولة في النشاط الأقتصادي، مقابل زيادة أعتمادها الكلي على تلك الصناعات وتحديداً في مرحلة الحرب الباردة، منحها قوة وتأثير أكبر لتصبح لوبي ضغط سياسي– أقتصادي على الفاعلين التقليديين في السلطة، إذ لم تكتفِ في التأثير بالقرارات السياسية لضمان مصالحها الأقتصادية، وأنما بدأت تطمح لتكون جزء من العملية السياسية برمتها وبدأت تنافس عمل وتوجهات الفاعليين التقليديين وليس التأثير فيهم فقط، و أستطاعت تنفيذ خطوات هذا الطموح تدريجياً بعد أن أصبح " رجال الأعمال ومدراء الشركات المختصة بتصنيع السلاح والتقنيات التكنولوجية يشغلون مناصب إدارية في الحكومات المحلية والبلدية ليحصلوا على أمتيازات وحقوق تشريعية وتنفيذية داخل أطار الحكومة لتوسيع شبكة علاقاتهم ونشاطاتهم مع قيادات الأحزاب السياسية المؤثرة على الرأي العام للتأثير على الناخبين في الأنتخابات لزيادة دعم نفوذهم سياسياً"(1).

وشكلت عملية مشاركتهم ووجودهم ضمن أطار الشؤون الأدارية للقيادات الوسطى خطوة أولى نحو دعم وجودهم كجزء من العملية السياسية، وعلى الرغم أن وجودهم غير مرغوب فيه من قبل رجال السياسية، وفي نظرهم هم مجرد تجار ورجال أعمال لايفقهون بأمور الحياة السياسية ومتطلباتها، ويمثلون ظاهرة غربية وغير مقبولة على مستوى العمل السياسي، ولم تستطع النخب الأقتصادية في مرحلة الحرب الباردة تغيير نظرة الفاعلين التقليديين نحوهم، وأستمر هذا الحال حتى ظهور الموجة الرابعة للثورة الصناعية(**)وتزامن ظهورها مع أنتهاء مرحلة الحرب الباردة وما نتج عنها من متغيرات على مستوى السياسة الدولية، وما أحدثته من نقلة نوعية في عملية تحول السلطة لاسيما بعد أنتشار أستخدام الفضاء الألكتروني في عمليات التصنيع والأنتاج والخدمات، وأتساع الأعتماد على وسائل الأعلام الرقمية الأمر الذي منح النخبة الأقتصادية نفوذاً كبيرا داخل الأحزاب السياسية المؤثرة في العمل السياسي، وشكل ذلك بداية عملية التغيير من النمط التقليدي لعمل وتوجهات قادة وأعضاء تلك الأحزاب.

وأهم تلك المتغيرات تمثلت بتغيير طبيعة التوجهات الأيديولوجية لتلك الأحزاب، بعد ان كانت تهتم بشكل رئيس "بمسائل تطوير الحقوق والحريات للمجتمع وكل ما يتعلق بجودة قيمه ومصالحه، نجدها اليوم تعكس قيم ومصالح النخب الأقتصادية وفرضها على المجتمع مما أدى لحدوث سلسلة من الأنقسامات الفكرية والأيديولوجية ما بين الأحزاب السياسية"(1)، وعدت شبكة العلاقات الواسعة ما بين قادة الأحزاب والنخب الأقتصادية سبباً رئيساً في تغير تلك التوجهات، فضلا عن تبنيهم لأفكار وأهداف تلك النخب ضمن أطار عملهم السياسي مما أدى الى أضعاف القوة التقليدية للأحزاب الرئيسة الكبرى.

ووصلت الى حد الأخلال بطبيعة تنظيماتها وعملها وعلاقاتها المنظمة بين القادة والقاعدة الحزبية، ونتج عنها أتخاذ قرارات تتعلق بطبيعة عملها مثل تنظيم مؤتمراتها وطرق تمويلها وآليات تقديم مرشحيها بشكل سري، بعد أن كانت علنية ووفق سياقات وقوانين تخص كل حزب وكل مرشح يكون من داخل الحزب، أن هذا التغيير أسهم في " خلق حالة من الفراغ السياسي داخل منظومة تلك الأحزاب بسبب زيادة حجم الأنقسامات الفكرية

والأيديولوجية مما مكن رجال الأعمال ومدراء الشركات الأتجاه نحو ملء ذلك الفراغ ونتيجة لذلك تحول الولاء من الولاء للحزب وأفكاره الى الولاء للنخب الأقتصادية وتوجهاتها مما أسهم في تغييرالإجراءات المتبعة لدى كل حزب في كيفية ترشيح اعضاءه وآلية أختياره لتمثيلهم في الحكومة"[2].

أن ظاهرة ضعف وتلاشي الولاءات لحزب ما وتحوله لصالح النخب الأقتصادية بدأت تتضح منذ بداية الألفية الثالثة، لاسيما أن أغلب تلك الأحزاب تعتمد بشكل كبير على تمويل حملاتها الأنتخابية للوصول الى أعلى مراكز السلطة بدعم تلك النخبة، مقابل تقديم خدمات لها تتمثل بأقتراح ودعم مشاريع قوانين وسياسات تحقق أكبر قدر ممكن لمصالحها، وعلى الرغم من صدور العديد من التشريعات والقوانين في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية تحت ما يسمى شفافية تمويل الأحزاب، للحد من دعم المؤسسات والشركات ورجال الأعمال للأحزاب السياسية بشكل غير مشروع في سبيل التأثير على توجهاتها السياسية، لكن أغلب الأحزاب لاتلتزم بالقوانين والضوابط وتمارس عملية التحايل عليها بعدة وسائل[*]، أن وجود النخب الأقتصادية جزء من منظومة الأحزاب السياسية أسهم في وصولها لأعلى مراتب السلطة، ومعنى ذلك أن دعمها ووجودها داخل الأحزاب لم يغير من طبيعة توجهاتها وهيكليتها وتنظيمها فقط، وأنما تغيير طبيعة النخب الحاكمة أيضا أو ما يسمى بالطبقة الأسمى لأدارة شؤون الدولة وكان"أعضاءها يشغلون مناصب تتمتع بالنفوذ السياسي والقانوني ويمثلون نخبة النخبة الأدارية المحترفة لوضع السياسات العامة للدولة وضمان رفاهية مجتمعاتها، لكنها بدأت بالتلاشي ليحل محلها نخبة أقتصاد السوق الحرة وأقتصاد المعرفة والمعلوماتية الذين يمثلون النخبة الحاكمة أو المهيمنة على سلطات الحكم"[1].

أن الموجة الرابعة للثورة الصناعية أحدثت صدعاً كبيراً في الشكل التقليدي لطبيعة السلطة وممارستها نتيجة لتغيير طبيعة النخبة المشاركة والفاعلة في سلطة عالم اليوم، وفيما مضى كانت النخبة الحاكمة تضم الفاعليين التقليديين الذين ركزوا في نشاطهم السياسي وإدارتهم للسلطة على المسائل الأجتماعية التي تتعلق بجودة حياة الأفراد والمجتمع، لكن تلك المتغيرات الحادة في طبيعة ممارسة السلطة وتنظيم آلياتها وطريقة إدارتها وتوجهاتها،

أدت للتأثير في طبيعة فاعليتها لاسيما أن المؤثرين فيها تعددت توجهاتهم ومصالحهم بعد تغلغل جهات مختلفة من النخب الأقتصادية في عمق العمل السياسي وإدارة السلطة، لحماية مصالحهم وضمان توفير فرص أكبر لتمرير أهدافهم ومشاريعهم وفق الأدوات القانونية التي يحصلون عليها عبر مشاركتهم في عملية إدارة السلطة.

هذا الوضع أثر بشكل واضح على شرعية ومصادر السلطة ذاتها، وليس في طبيعة شكلها وممارستها وهو ما أشار أليه (ألفن توفلر) بدقة حينما شخص مسألة تحول السلطة في ظل الموجة الرابعة للثورة الصناعية بالقول أن هيمنة شخصيات "على وسائل الأنتاج والأعلام أمثال دونالد ترامب وغيره وتحولهم الى رموز حية يتجاوز نفوذهم مستوى الشركات ويتجه نحو المشاركة في العمل السياسي يمثل بداية لنشوء نظام جديد يعمل على أحداث تغيرات جذرية في توزيع السلطة ونفوذها وهو المعنى الحقيقي لتحول السلطة ولا يعني نقلها من شخص أو جماعة الى أخرى وأنما تغيير جوهري طرأ على مصادرها الرئيسة وأستغلالها من قبل صفوة المجتمع والسيطرة عليها"[2]، وعدت عملية تغيير شكل السلطة وانتقالها من الجانب الأيديولوجي الى الجانب الأقتصادي– المعرفي هو أساس عملية تحول السلطة، وبمعنى أدق أن هيمنة التوجهات الليبرالية الأقتصادية على العمل السياسي بدلاً عن الليبرالية السياسية، قادت نحو تغيير شكل السلطة وعملية ممارستها وطبيعية نفوذها وتركز قوتها بيد النخبة الأقتصادية لا السياسية.

ونجد أن مظاهر هذا التغير تجسد بشكل واضح في الولايات المتحدة الأمريكية في حكم كل من الرئيس رونالد ريغان والرئيس جورج دبليو بوش إذ أنتقل "مركز الثقل السياسي وممارسته داخل الحكومة لصالح المسائل الأقتصادية وإعادة هيمنة طبقة الأثرياء على القرارات السياسية عندما سن الكونغرس قوانين عديدة أبرزها خفض الضرائب لصالح الأثرياء مقابل رفع ضريبة الضمان الأجتماعي مما رفع من نسبة الفقر والبطالة بسبب ارتفاع نسبة العجز الفيدرالي للولايات المتحدة الامريكية وبلغ المرتبة السابعة والعشرين على المستوى العالمي"[3]، من هنا نجد ان الموجة الرابعة للثورة الصناعية منحت النخب الأقتصادية أدوات مختلفة للأحتكار المنظم ليس لمصادر السلطة الرئيسة (القوة والثروة

والمعرفة) وحسب، وأنما أحتكار ممارسة النشاط السياسي لدعم مصالح شركاتهم ومؤسساتهم.

وتشير أحدى الأحصائيات أن هذه النخب والتي أصبحت جزء من الحزبين الرئيسين في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الأعوام (1994–1998) " حصلت على ثلثي المساهمات المالية من صناعة الأسلحة و(80%) من المساهمات في صناعة النفط والغاز والزراعة وبذلك أستطاع الأقتصاد الرأسمالي الجديد من توسيع ما سمي بديمقراطية السوق ورفعوا شعار الرأسمالية تقود نحو الديمقراطية وعبرها يتم تحقيق السلام العالمي المنشود"[1].

وهذا يعني أن الأشراف الحكومي على مؤسسات الدولة كأحد الآليات التي وضعها منظروا السلطة السياسية لتحقيق عملية التوازن مابين المصالح العامة والخاصة، قد تلاشت تدريجياً بسبب هيمنة النخب الأقتصادية عليها، ونتيجة لذلك أصبحت الممتلكات الحكومية جزء من الممتلكات الخاصة للنخب الأقتصادية وبتمكين أدوات القانون، وعد أتساع عملية تحجيم دور الدولة في المجال الأقتصادي منفذاً مهما يمنح تلك النخب فرص متعددة لتغلغل بعمق في العمل السياسي وممارسته وصولاً لأعلى مراتب السلطة، وبالتزامن مع تمتعها بالحريات الأقتصادية وتفوقها بالعمل السياسي، ضمن أطار الثقافة والتقاليد الديمقراطية التي تم ترسيخها في المجتمعات الغربية لسنوات طويلة، من هنا سعت لأستغلال كل تلك المعطيات وتوجيهها لصالحها فقط وأستخدمت أسلوب أزدواجية المعايير لثقافتها الديمقراطية، لتنفيذ أجنداتها وطموحاتها الأقتصادية والسياسية على مستوى السلطة.

هذه المعطيات أدت الى تغيير شكل وممارسة السلطة، وأثرت على البنية السياسية للديمقراطية الليبرالية، بسبب هيمنة النخب الأقتصادية على السلطة، وتركزت بشكل خفي في العمل السياسي ومارست تأثيرها تحت شعار المساواتية وضمان الصالح العام، وعلى الرغم من تصاعد حدة الأنتقادات تجاه وجود هذه النخب ضمن العمل السياسي ألا أن ذلك لم يحد من حركتها ونفوذها وأستطاعت بالنهاية من توظيف التطور الحاصل على مستوى القوة والثروة والمعرفة لصالحها لأحداث تغيرات شاملة في طبيعة السلطة وممارستها.

وتمكنت في النهاية من تغيير النمط الهرمي والتقليدي لجوهر السلطة وأثرت بشكل واضح على الفاعليين التقليدين في السلطة، وأضعفت من قدراتهم السابقة مما أحدث أرباكاً مستمراً بمراكز القوى السياسية، وظهرت ملامحه علانية في مطلع القرن الواحد والعشرين لاسيما بعد تغيير التوجهات الفكرية والسياسية للسلطة، ليس على مستوى السياسة الداخلية وحسب وأنما الخارجية ايضاً.

ثانياً: تحول السلطة بين التوازن السياسي وأعادة توزيع الفاعلين

أن الأنجازات التي تحققت بعد الموجة الرابعة للثورة الصناعية، أسهمت في عملية تغيير أنماط القوة والثروة والمعرفة على المستوى الأقتصادي، وقاد لتشكيل نظام متكامل أقتصاديا تمكن بسرعة من السيطرة على التنظيم الهرمي للاقتصاد سواء المحلي أم الدولي، مما أعطى للنخب الأقتصادية فرصة كبيرة لتتغلغل تدريجياً في العمل السياسي ومن ثم السيطرة على شكل وطبيعة القرارات السياسية، وسيطرتها على الأقتصاد الصناعي – المعرفي قد يبدو أمراً طبيعياً لو ساد في المجتمعات الأخرى التي لا تتبنى الديمقراطية، أو ان مسيرتها في تبني الديمقراطية تعاني من أزمة فكرية وبنيوية وسياسية عدة، لكن الغريب في الأمر هو هيمنة هذه النخب على القرارات والتوجهات السياسية في المجتمعات الغربية التي ترسخت فيها الديمقراطية منذ قرون طويلة، ومن المعلوم أن أي نظام سياسي يخضع لسيطرة ونفوذ نخبة ما من غير الممكن أن تستمر فيه الديمقراطية وأن أرتبطت بأصوله الفكرية والأجتماعية والسياسية، هذا ما أشار اليه (هنتغتون)بالقول " ان التطور السياسي له منطقه الخاص والذي يتصل بالأبعاد الأقتصادية والأجتماعية للتطور لكنه يختلف عنه حين يتجاوز التحديث الأقتصادي والأجتماعي التطور السياسي عندها تحدث عملية التراجع والأنحطاط السياسي بسبب وجود فئات جديدة يتعذر أستيعابها في النظام السياسي القائم"[1].

وعلى الرغم أن الرؤية الفكرية (لهنتغتون) أرتبطت بالواقع السياسي للدول النامية بوصفها لاتعرف شكل وممارسة الديمقراطية في أنظمتها السياسية، ألا أنها في ظل المتغيرات المعاصرة التي شهدتها المجتمعات الغربية لما بعد الموجة الرابعة للثورة الصناعية، أرتبطت

بمستقبل الديمقراطية الليبرالية وتعد بنظره هو وغيره من المفكرين المعاصرين الأنموذج الأفضل للحكم كونها نظام حكم شرعي مستمد من سلطة الشعب طبقاً لفكرة وشعار (حكم الشعب للشعب) للنظام الديمقراطي، ونجد ان كل النجاح الذي حققه المجتمع الغربي في ظل حركة التطور التاريخي للحكم الديمقراطي، بدأ بالتراجع تدريجياً بعد هيمنة وسيطرة النخب الأقتصادية على مسار حركة التطور الديمقراطي، والأخيرة أصيبت بالجمود بسبب ضعف حالة التوازن بين إرادة الدولة (التنفيذية) وبين مؤسسساتها الأخرى (التشريعية والقضائية)، وجميعها تشكل الضمان الفعلي لنجاح وأستمرار سير عمل النظام الديمقراطي وتطوره.

ويشير (هنتغتون) أن عملية قياس حجم التطور المؤسساتي في أي نظام سياسي يتطلب توافر مجموعة من المعايير هي " التكيف والتعقيد والبساطة والأستقلالية والترابط لتبتعد عن التبعية والتفكك"[2]، وكلما كانت المؤسسات على درجة عالية من التكيف مع محيطها الداخلي لاسيما أنه يرتبط ببيئة متغيرة بشكل مستمر على مختلف الصعد، أستطاعت من أحراز تقدم ملموس على أرض الواقع، ويمنحها أيضا المرونة اللازمة لطبيعة التعقيد الذي تتضمنه المؤسسات، ويقصد بالتعقيد هنا مسألة تخصيص الوظائف وتقسيم العمل داخل كل المؤسسات المعنية لأي نظام سياسي، وعملية التكيف المرن مع التعقيدات الوظيفية لعمل المؤسسات هي من تمنح حركة تطورها قفزات نوعية بعيدة عن البيروقراطية، والقدرة على تقييم حاجات ومتطلبات بيئتها الخارجية مما يعطيها مؤشرات واقعية وحقيقية لحجم وطبيعة التعديلات التي يجب أن يقوم بها الفاعلين على مستوى بيئتها الداخلية، وبهذه الطريقة تصبح عملية التطور في حركة دائمة ومستمرة، وهو ما حققته المجتمعات الغربية في ظل حركة التطور التاريخي للديمقراطية.

لكن ذلك تغير تماماً بعد سيطرة النخبة الأقتصادية على توجهات العمل والقرار السياسي، وما أشار أليه (هنتغتون) حول مسألة ضعف التطور السياسي للديمقراطية في المجتمعات النامية، أصبح اليوم ينطبق على المجتمعات الغربية منذ القرن الواحد والعشرين، لأسباب عدة أهمها أن سيطرة تلك النخب على الأنشطة السياسية وقراراتها في الحكومات القائمة إذ سهلت العولمة وأدواتها تقليص الحواجز التقليدية أمامها، ومنحها

القدرة على إيجاد فئات إجتماعية تابعة أو مرتبطة بمصالح القطاع الخاص والتي سميت بجماعات المصالح المنظمة، إذ تطالب بمزيد من الدعم والمشاركة السياسية على مستوى إدارة السلطة، وهدفها لايرتبط بخدمة الصالح العام وأنما تحقيق أكبر قدر ممكن لمصالح الشركات والمؤسسات الأقتصادية، عن طريق تحشيد توجهاتها المنظمة تجاه الإدارة الحكومية ليتم الضغط عليها لتنفيذ مطالبهم وبالنتيجة هذه العملية تصب في صالح النخب الأقتصادية بشكل غير مباشر.

وعلى مستوى القرارات السياسية شكل وجود بعض أعضاء هذه النخب كجزء من الأحزاب السياسية أو ضمن مراكز صنع القرار، سبباً لأضعاف حالة التوازن السياسي، وتستند إلى ثلاثة معايير رئيسة لتحقيق عملية التوازن هي" إستقلالية إرادة الدولة والقانون وآليات المساءلة وتعد عملية ضرورية وأخلاقية للمجتمعات الديمقراطية لأن حالة التوازن يمكن أن تولد قوة كافية للدفاع عن شرعيتها الديمقراطية وتتمكن من تطبيق القانون على الجميع من دون أستثناء للنخب ومطالبها وبالنتيجة فأن عملية ممارسة السلطة تتسم بقوة الأستقلالية التامة وخدمة مصالح المجتمع بشكلها الواسع"[1]، وعد وجود النخب الأقتصادية ضمن المسار السياسي الديمقراطي وأستغلال أدواته لصالحها سبباً لأحداث فجوة كبيرة بين هذه المعايير، مما جعل من الديمقراطيات المعاصرة في المجتمعات الغربية أشبه ما تكون محاصرة أو غير قادرة على التطور بسبب عولمتها، وهذه النخب أستطاعت من توظيفها لضمان هيمنتها السياسية والأقتصادية وحماية مصالحها على المدى الطويل، أن عجز السلطة الحاكمة في المجتمعات الغربية عن إعادة التوازن السياسي الذي كانت تتمتع به سابقاً، نتيجة عولمة الديمقراطية وبتأثير النخب الأقتصادية كونها تمثل اليوم أحد أعمدة الفاعليين الجدد على مستوى السلطة، وحذر (كريستوفر لاروش)من قوة تأثير الأثرياء والمتنفذين الذين يحتكرون الصناعات العسكرية وشركات الطاقة والمؤسسات المصرفية الكبرى على التوجهات السياسية للسلطة، لاسيما بعد مباشرتهم لتنفيذ خططهم عبر تحديد المسار الأفضل لتمكينهم من الوصول لأعلى مراتب السلطة، للتحكم في عملية صنع القرار بما يتناسب ومصالحهم الضيقة وأطلق (لاروش) ما عرف (بثورة النخب)[*]عليهم وظهرت توجهاتهم الحقيقية منذ تسعينيات القرن الماضي، إذ إستغلوا

قدراتهم وطاقاتهم الأقتصادية ووظفوا المعايير الديمقراطية ليستغلوا مركز ثقلهم لأختراق والتأثير في جميع المفاصل المؤسساتية للدولة، لتصبح خاضعة لأجنداتها وتوجهاتها بعد أن كانت تخضع لحكم القانون والمسؤولية الأخلاقية والقانونية تجاه الشعب، الذي يعد المصدر الفعلي لكل شكل من أشكال القوة والسلطة في الأنظمة الديمقراطية ومصالحه تسود على أي مصلحة ضيقة الأفق والأبعاد.

أن تضاعف حجم وقوة هذه النخب وتنوعها وقدراتها في التحكم بعملية صنع القرار السياسي، أدت الى خلق أزمة حادة مابين الحرية والمساواة ويعدان أحد أهم أسس الديمقراطية، مما نتج عنه تراجع كفاءة صناعة القرار من قبل الفاعلين التقليديين بسبب صراعها مع الفاعلين الجدد، الذين حولوا الحرية من قيمة عليا الى مجرد سلعة سياسية ضمن أطار النظام الديمقراطي، كما أحدثوا خللا في عملية التوازن السياسي " لأن الأحزاب السياسية في المجتمعات الديمقراطية أصبحت رهينة النخب وجماعات المصالح القوية وفقدت أستقلاليتها ولم تعد تمثل قاعدتها الجماهرية وأنما توظفها لجعلهم أصوات أنتخابية لتمرير سياسات ومصالح النخب وليس مصالح جماهير الأحزاب"[1]، ونتيجة لذلك فقدت السلطة إرادتها المستقلة وسياستها العقلانية في وضع الخطط والبرامج السياسية لخدمة مجتمعاتها، وأصبحت خدمة مصالح تلك النخب الهدف الأساس لها بعد أن فرضت وجودها بقوة القانون وحماية الدستور وفق نظامها الديمقراطي، وعد تنوع توجهات ومصالح تلك النخب وتضارب المصالح فيما بينهم سبباً أخراً، للأخلال بعملية التوازن السياسي داخل المنظومة الديمقراطية للسلطة ومؤسساتها المختلفة، بمعنى أن مسألة الصراع والتنافس ما بين الفاعلين الجدد أنتقلت من الجانب الأيديولوجي الى الجانب النفعي البحت، وأصبح أساس الصراع والتنافس يتلخص بمدى قدرة هذه الفئة أو تلك على تحقيق أكبر قدر من المكاسب لصالح النخبة التي تنتمي أليها عبر أستغلال وجودها في السلطة، وهو مؤشر خطير لمدى تحول السلطة وتغيير طبيعتها وشكل ممارستها عما كانت عليه في السابق، وتشير عدد من الدراسات أن أغلب القوانين التي صدرت عن المؤسسات التشريعية في العديد من الدول الغربية كانت "[2]قوانين متضاربة وغير منسجمة بسبب أختلاف التوجهات والمصالح بين الفاعلين من هذه النخب، وتحول

هدفهم في تشريع قانون ما، ليس أنتاج سياسات جديدة تخدم الصالح العام وأنما تكرس لخدمة مصالح جهة معينة وتكون عائقاً ضد مصالح الجماعة المضادة من جنس تلك النخب (الضد النوعي) وأن كانت نتائجها النهائية ستخدم الصالح العام، أن هيمنة هذه النخب على الأدوات التشريعية والقانونية الديمقراطية أنتجت فوضى من القرارات واللوائح القانونية لاتتوافق مع حاجات ومتطلبات مجتمعاتها، وأصبحت عملية الصراع والتنافس بين النخب الفاعلة سياسيا لحماية مصالحها وأمتيازاتها الضيقة، ينتج عنها أحياناً سياسات وقرارات تخدم الصالح العام ضمن سلسلة العمل التشريعي.

وهنا تكمن المفارقة بين ماضي وحاضر ومستقبل العملية الديمقراطية كسلطة شرعية مستقلة، هدفها حماية الصالح العام، لتتحول في ظل العولمة نحو حماية مصالح وأمتيازات النخب الأقتصادية، ونتيجة لذلك بدأت تتحول السلطة نحو إستبداد الأقلية بعد تعاظم نفوذ الأثرياء والمتنفذين في المجال الأقتصادي، مما حول الديمقراطية لأداة للحد من نشاط الأغلبية ومشاركتها الفاعلة على المستوى السياسي، والسعي لتحجيم دورها لأنها تعارض وتهدد مصالح الأقلية، وتشكل الأزمة المالية العالمية العام (**2008**) وما نتج عنها من قرارات أدت الى أنقاذ المؤسسات المالية الكبرى على حساب دافعي الضرائب، لاسيما في الولايات المتحدة الأمريكية والتي أضرت قراراتها بالصالح العام وأهدار المال العام وحقوق شريحة واسعة من المجتمع الأمريكي.

ويعد ما يجري اليوم في فرنسا من أحتجاجات شعبية واسعة (حركة القمصان الصفراء)[*] ضد حكومة الرئيس(ماكرون) بسبب رفع نسبة الضرائب، مما أثقل من كاهل المواطن الفرنسي وأثر على نتاجه الأقتصادي الفردي وعلى حقوقه الأساسية، وهي مثال أخر على مدى أستبداد الأقلية (النخبة الأقتصادية الفرنسية) إذ مارست ضغوطها وتأثيرها على الحكومة الفرنسية لفرض سياسات معينة لصالحها وأن أضر بالصالح العام، وأدى ضعف التوازن السياسي ما بين إرادة الحكومة وقوة الفاعلين من النخبة الأقتصادية الى محاولة تهديد الأستقرار السياسي الفرنسي، بعد تصاعد حدة الأحتجاجات نتيجة أستخدام القوة والعنف ضد المتظاهرين تحت مسمى " أن تطبيق القانون يتطلب أن تقف الى جانبه القوة وهذا الشعار رفعه الرئيس الفرنسي الأسبق شارل ديغول لتبرير العنف

المقنن تجاه المجتمع أي كان شكله لأجباره على تنفيذ سياسات تعد جزء من المستحقات الأقتصادية للنخب المؤثرة على السياسة العامة للدولة وآلية لحماية مصالحها"[1]، أن السلوكيات والممارسات التي قامت بها الحكومة الفرنسية كرد فعل ضد المتظاهرين تظهر لنا مدى قوة تأثير هذه النخب على السلطة القائمة في فرنسا، مقابل ضعف وقدرة القانون على حماية المصالح والحقوق والحريات الفردية للمواطن الفرنسي من أستبداد الأقلية، سواء كانت جزء من السلطة القائمة أو المؤثرة عليها وعلى الرغم أن الدستور الفرنسي الحالي الذي يعبر عن روح الثورة الفرنسية، وأسهم في ترسيخ حكم القانون كونه الضابط والمقيد للسلطة ومنعها من الأستبداد، لكن ما يحدث اليوم في فرنسا يثبت لنا أن تأثير النخب الأقتصادية أستطاعت من أختراق القوانين التي تحمي وتدعم الحريات وأضعفت من قوة التمثيل الديمقراطي في النظام السياسي الفرنسي.

وبشأن المساواة فأنها من أهم مؤشرات مدى قدرة وفاعلية السلطة الحاكمة للأستجابة لمصالح وحاجات المجتمع، وهذه الفكرة ركيزة أساسية لنجاح وأستمرار النظام الديمقراطي، وفي ظل تأثير تلك النخب أصبحت المساواة قيمة شكلية من دون مضمونها لأن أدوات تحقيقها وحمايتها مسيطر عليها من قبلها أو من قبل ممثليهم في السلطة، وهكذا تحولت الحرية والمساواة أمتياز للنخب وليس حقاً أساسياً من حقوق أفراد المجتمع، والديمقراطية الليبرالية لتستمر بالتطور والتفاعل المثمر.

هذا الوضع شكل عائقا أمام تطور الديمقراطية وجعلها تدور في فلك الجمود الفكري، نتيجة لهيمنة النخب الأقتصادية على قوة القانون وأدوات المسآءلة والرقابة، وهو ما أثر بشكل مباشر على إعادة توزيع الفاعلين في السلطة، وبسببه تقلص حجم المشاركة السياسية للفاعلين التقليدين وتراجع تأثيرهم ونفوذهم في السلطة، مقابل زيادة وجود الفاعلين الجدد الذين يمتلكون مصادر القوة والثروة والمعرفة وجميعها تشكل عناصر أساسية للوصول للسلطة، وبما أن عملية إعادة توزيع الفاعلين تمثل أداة لقياس مدى جودة الأنظمة الديمقراطية إذ تعد الضمان الفعلي لتطورها ونجاحها وأستمرارها، لكن اليوم نجدها قد تراجعت كثيراً بسبب تذبذب وضعف قدرتها في رفع مستوى إعادة توزيع الفاعلين نتيجة لهيمنة النخب على مصادر السلطة وأحتكارها للنشاط السياسي

لصالحها، فضلاً عن تمكنها من فرض رؤيتها السياسية والأقتصادية على حساب الرؤية الكلية لمصلحة مجتمعاتها.

وتعد "زيادة نسبة مشاركة الأحزاب اليمينية المتطرفة في النشاط السياسي والأنتخابات بشكل عام، مقابل تراجع قوة ونفوذ الأحزاب الديمقراطية والأشتراكية المعتدلة في السلطة على مستوى الأنتخابات العامة في السنوات الأخيرة في أوروبا"[1]، مؤشراً كبيراً على مدى تقلص قدرة الأنظمة الديمقراطية في عملية أعادة توزيع الفاعلين والموازنة بين الفاعلين التقليديين والجدد، مما أنعكس بشكل واضح على طبيعة وشكل ممارسة السلطة، لاسيما أن عودة الأحزاب اليمينية المتطرفة تزامن مع هيمنة النخب الأقتصادية على النشاط السياسي، ووجدت عبرها منفذاً وأداة فاعلة لتمرير أجنداتها وحماية مصالحها.

كما أن وصول (دونالد ترامب)الى رئاسة البيت الأبيض والذي يعد من أهم الأقطاب الأقتصادية المؤثرة في الولايات المتحدة الأمريكية، يكشف لنا بوضوح مدى تراجع قدرة النظام على أعادة توزيع الفاعلين في السلطة عبر نظامها المؤسساتي وحتى على مستوى السلطات الثلاث، وعبر هذه المعطيات نجد أن الجمود الفكري والتصلب المؤسساتي الذي أصاب الديمقراطية في المجتمعات الغربية، يعود لقوة نفوذ وهيمنة النخب الأقتصادية على النشاط السياسي وزيادة تمثيلها داخل السلطة ومؤسساتها لحماية مصالحها، عبر توظيف مخرجات أنظمتها السياسية لصالح أمتيازاتها مما دفعها للحصول على أكبر حصة ممكنة في السلطة لضمان أستمرار ذلك الحال.

أن تراجع دور الدولة في السيطرة على النخب الأقتصادية شكل سبباً رئيساً في عملية أختلال توازنها السياسي، وضعف قدرتها على رفع مستوى أعادة توزيع الفاعلين السياسيين لخلق حالة من التوزان بين المصالح العامة ومصالح تلك النخب، لضمان أستمرار عملية التطور الديمقراطي، وتعد حالة الأختلال هذه جزء لا يتجزأ مما يعرف اليوم بحالة الأنحطاط السياسي للديمقراطيات المعاصرة في المجتمع الغربي، وهو ما أشار أليها (فوكوياما) إذ وجد أن تشابك مصالح النخب الأقتصادية وتنوع توجهاتها وأهدافها، وتبنيها لسياسات غير عقلانية نتيجة لقدرتها في تحويل سيادة القانون وآليات الرقابة والمسآءلة الى خليط متعدد الأمتيازات ويحقق لها أهدافها وطموحاتها اللامحدودة، مما

أضعف من جودة النظام السياسي الديمقراطي وتحويله الى منظومة فكرية وسياسية غير قادرة على التطور والأنتقال نحو مستوى أعلى، وعاجزة عن تحقيق التوازن السياسي في إعادة توزيع الفاعلين على مستوى السلطة، وفق مبدأ المساواة والعدالة عبر رفع مستويات المشاركة السياسية وممارسة الشفافية في الرقابة، وجميع هذه الأجراءات تقود نحو أنتاج سلطة لديها قدرة عالية في الأستقلالية والكفاءة في صنع وأتخاذ قرارات منضبطة ومتوازنة تراعي مصالح الشأن العام.

ألا أن هيمنة تلك النخب على عملية التوازن السياسي وأختيار فاعليه وليس توزيعهم وفق مبادئ الديمقراطية، أدت لتقليص هذه الأجراءات وأحياناً ألغت من وجودها مما قوض من أستقلالية السلطة وشفافيتها وقدرتها على تثبيت دعائم سيادة القانون، وأنعكس سلباً على تطور الديمقراطية وبما أنها تشكل الأساس لشرعية السلطة فأن أستمرار شرعيتها مرهون بقدرتها على أداء دورها على مستوى تحقيق التوازن وأعادة توزيع الفاعلين، وضعف أداءها الحالي يعني الأخلال بشرعية السلطة والأخير يمثل أعلى سلم الأنحطاط السياسي وهو التحول الأخير للسلطة في الفكر الغربي والذي أسماه (فوكوياما) "بالفيتوقراطية وهو عبارة عن نظام حكم غير متوازن يقوض أفاق العمل الجماعي المشترك والذي يحد من قدرة الأغلبية في صنع القرار السياسي وفق نظام منضبط قائم على التوازنات وبعيداً عن هيمنة النخب ذات المصالح ضيقة الأفق"[1].

أن بقاء الديمقراطية تعاني من ظاهرة الجمود الفكري والأنحطاط السياسي لايعني عدم تمكنها من التطور والأرتقاء، وأنما يعني فقدان مصدر شرعيتها الحقيقي كونها تمثل أساس السلطة ووجودها، ومسألة فقدان الشرعية يعني أنتفاء العقد الأجتماعي لأنعدام أستقلال السلطة المكونة للعقد، كما أن ضعف الإرادة الجماعاتية في صنع وأتخاذ القرارات المنظمة لوجودها ضمن العقد الأجتماعي– السياسي الذي يعد أساس وجود السلطة وأنبثاقها في المجتمع المدني– السياسي.

الخاتمة:

أن السلطة ظاهرة إجتماعية لأرتباطها بالمجتمع، ولايستقيم بدون وجود السلطة لأنهيرتبط بقدرته على تحقيق التوازن بين المصالح الفردية والجماعية من جهة، وبين إقامة نظام يضمن تحقيق المساواة والعدالة للصالح العام ككل من جهة أخرى، ووظيفة السلطة في عالمنا المعاصر أنتقلت من سعيها لضمان سيادة القانون والأستقرار السياسي والمجتمعي، الى تحقيق الرفاهية السياسية والأقتصادية للمجتمع، إذ أصبح الأستقرار السياسي والأقتصادي هدفاً مشتركاً بين من يحكم والمحكومين.

كما ان السلطة ظاهرة قانونية، لأن القانون أصبح هو المصدر الحقيقي للسلطة إذ استطاع كفالة وضمان الحقوق والحريات الأنسانية وتنظيمها بين الأفراد، وأسهم بتنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكومين بشكل يضمن ألتزام الأفراد بقرارات السلطة وتوجهاتها طالما أنها لاتضر بمصالح الجميع، وبالمقابل تمنع الحاكم من التفرد بالسلطة او أساءة استخدامها لتحقيق غايات محددة من شأنها أن تضر بحياة المجتمع، وخضوع السلطة لسيادة القانون لم يكن بالأمر اليسير وأستمر الصراع لأثبات قوة القانون ومصدريته للسلطة لسنوات طويلة، وشكل تطور نظرية السلطة وأرتباطها بالمنطق العقلي والتفكير المبني على اسس الأرادة الجماعية، أحد أدوات دعم تفوق قوة القانون وسيادته على السلطة وإرادة من يدير شؤنها.

ألا أن عملية تحول السلطة في الفكر الغربي المعاصر أخذت منحى خطير جداً، لاسيما في ظل هيمنة النخب الأقتصادية وبدأت السلطة تفقد بناءها التنظيري المتوازن مما أضعف من الإرادة الجماعاتية المحفزة للتطور السياسي للديمقراطية، وحول من قيم الحرية والمساواة والعدالة التي تعد جزء أساسي من التكوين الفكري والسياسي للديمقراطية الى مجرد واجهة وأمتياز لمن يمتلك القدرة، وبسبب ذلك وصلت السلطة في المجتمعات الغربية الى مرحلة الأنحطاط السياسي نتيجة لأحياء ما يعرف بالطبقة الثرية المهيمنة على السلطة ومصادرها ومخرجاتها، والتي سعى الفلاسفة والمفكرين الغربيين الى الغاء وجودها عبر نظرية سياسية متكاملة للسلطة تسهم في تطوير المجتمع المدني – السياسي وفق مسار عقلاني متوازن.

لكن عملية سيطرة وتحكم النخب الأقتصادية بمجريات العمل السياسي والهيمنة على مصادر وأدوات السلطة قادت نحو تعطيل حركة تطور نظام الحكم الديمقراطي، وأثرت على حقوق وحريات أفراد المجتمع، وأفرغت مبادئ المساواة والعدالة من مضمونها الفكري والأنساني في عصر العولمة، وتحولت لمجرد شعارات يستخدمها المتنفذين من هذه النخب لتمرير أجنداتهم السياسية للوصول لأعلى مراتب السلطة لضمان أكبر قدر ممكن من مصالحهم لا مصلحة العامة، مما عرض السلطة السياسية بشكلها الديمقراطي للجمود وعدم القدرة على التطور والأنتقال بالمجتمع المدني– السياسي لمرحلة أكثر تطوراً ويتفوق على كل الأنجازات التي تحققت سابقا لصالح المجتمع.

The transformation of power in contemporary western thought

Abstract:

In accordance with contemporary Western thinking, power is an organized force with a high ability to achieve stability and social security because it possesses tools based on rational organization, which helps it to control the behavior of the individual and society and prevent them from practicing the processes of exclusion and discrimination against others in pursuit of their interests and needs. Vision The philosophers and thinkers of the theory of social contract can consolidate it, which changed the form and nature of power from the traditional heritage to the constructionWhich has contributed to the development and development of civil society - Western political, and despite the success of this experiment, especially after the guarantee and protection of human rights and freedoms in accordance with constitutional and legal frameworks, but the process of transformation of power in the globalization of democracy deviated from the natural course of development and lost its strength and balance because of hegemony And the influence of economic elites on political action, which reflected negatively on the intellectual and political structure of liberal democracy.

[1] محمد عاطف غيث، قاموس علم الأجتماع، دار المعرفة الجامعية، الأسكندرية، 1991، ص30 .

(2)ينظر: مصطفى مرتضى محمود،المثقف والسلطة دراسة تحليلية،لوضع المثقف المصري، دار قباء للطباعة والنشر، القاهرة،1998، ص53.

(*) ماكس فيبر(1864– 1920): المانى الأصل وأحد أهم مؤسسي علم الأجتماع، كان عالما مختصا بالأقتصاد والسياسية،وركز في دراسته وأبحاثة في علم الأجتماع على تحليل ظاهرة الحداثة وكيفية تشكلها وتأثيرها على المجتمعات الصناعية المتقدمة، له العديد من المؤلفات الشهيرة الأخلاق البروتستانتية ورح الراسمالية، لمزيد من التفاصيل ينظر، محمد عبدالكريم الحوراني، النظرية المعاصرة في علم الأجتماع، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 2012، ص62–63.

(3)Jean Lapierre,LEPouvoirPolitique, presses Universitaires de France, p52.
وللمزيد ينظر: مصطفى مرتضى محمود، المثقف والسلطة، مصدر سبق ذكره، ص51.

(1) نقلا عن: طارق علي الكسار، مجلة العلوم السياسية والقانونية،ع(27)، المجلد الثالث، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة بغداد، 1984، ص 255.

(*) البروتستانتية: وتعني المحتجون وهو أسم أطلق على حركة أحتجاجية من قبل بعض الكنائس التي كانت تطالب بتحقيق الأصلاح الديني من داخل الكنيسة، ثم تحولت بعد نجاحها الى أحد المذاهب الدينية والفكرية للمسيحية، ومن الناحية العقائدية لاتختلف عن باقي المذاهب المسيحية لكنها ترفض بعض الطقوس الدينية مثل قدرة رجل الدين على محو الخطايا ومنح الغفران الألهي للمزيد، ينظر: فرانسوا شاتيليه وأخرون، معجم المؤلفات السياسية، ترجمة محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للنشر، بيروت، ط2، 2001، ص761.

(1) Colin Farrely, Introduction to Contemporary Political Theory, London, 2004, p 48.

(1)Colin Farrelyop-cit,p52.

(2)Leo Strauss,& Joseph Cropsey,History Political Philosophy,University of Chicago1987,p501.

(3)Ibid,p505.

(1)Leo Strauss,& Joseph Cropsey,0p-cit,p533.

(2)ينظر: صلاح علي نيوف، مدخل الى الفكر السياسي الغربي، جامعة الأكاديمية الأقتصادية، الدنمارك، 2009، ص80 .

(1)صلاح علي نيوف،مصدر سبق ذكره، ص 82– 84.

(2)Leo Strauss& Joseph Cropsey, The second part,op-cit,p79.

(1) جان جاك شافيليه،تاريخ الفكر السياسي، ترجمة محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للنشر، بيروت، 1998، ص 120– 125.

(2) المصدر السابق، ص128– 129 .

(1)ينظر: عقيل عيدان، التنوير في الأنسان شهادة جان جاك روسو، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2009، ص 88– 89.

(2)ينظر: المصدر السابق، ص 97.

(1) ينظر: فرانسيس فوكوياما، أصول النظام السياسي، ترجمة مجاب الأمام، منتدى العلاقات العربية والدولية، الدوحة، قطر، 2016، ص 90– 96.

(2) المصدر السابق، ص 98

(*) ظهرت الموجة الأولى للثورة الصناعية في بريطانيا العام(1784) بعد أختراع الألة البخارية لتستخدم على المستوى الصناعي والزراعي والنقل، اما الثانية ظهرت في العام (1870) بعد أختراع الكهرباء واستخدامها على نطاق واسع في مختلف الميادين، للمزيد ينظر: John s.Dryzek, Theories of the Demcratic State, Edition by Australia,p111.

(**)النخب الأقتصادية وتمثل مجموعة او أقليه من المجتمع تتمتع بعدد من الأعتبارات الموضوعية التي تميزها عن باقي المجتمع مثل الذكاء والأبداع والطموح وتمتلك سلسلة من الأمكانيات العلمية والأقتصادية والمالية والتي تمنحها القدرة في التأثير بالأخرين وتحديدا على مستوى السياسية والتأثير في صنع القرار للمزيد ينظر: Ibid, p 115.

(*) الموجه الثالثة للثورة الصناعية منذ العقد الثاني للقرن العشرين، وتزامن ظهورها مع أختراع وأنتشار التقنيات التكنولوجية والرقمية وأنتشار العولمة واستطاعت من تطوير الصناعات التقليدية والعسكرية وزيادة النمو الأقتصادي للمزيد ينظر علي حبيش، الموجه الثالثة وقضايا البقاء، كتاب الأهرام، القاهرة، 2005، ص 48.

(1) Steve Fraser,RulingAmerica,Harvard University Press,2005, p71.

(**) الموجة الرابعة للثورة الصناعية وتمثل أكثر مرحلة متطورة في وقتنا الحاضر، وظهرت في النصف الأخير للقرن العشرين وتميزت بالذكاء الأصطناعي وتكنولوجيا النانو والتكنلوجيا الحيوية وظهرت تسمية هذا المصطلح لأول مرة في منتدى دافوس العام (2016)، للمزيد ينظر: John s.Dryzek, op-cit,p125

(1)Ibid,p128.

(2)نعوم تشومسكي، صناعة المستقبل، ترجمة ونشر شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2013،ص89– 92.

(*) يعد تمويل الأحزاب السياسية في المجتمعات الغربية موضع جدل ومتابعة ورقابة دائمة من قبل جهات حكومية ومؤسسات الشفافية الرقابية، وعلى الرغم من صدور العديد من القوانين التي تحد من عملية تمويلها غير المشروع لكن لم يمنعها من الحصول على تمويلات مالية دون الكشف عنها لاسيما مساهمة ودعم الكثير من المؤسسات الأقتصادية لتلك الأحزاب مقابل حصولها على مكاسب سياسية واقتصاديةللمزيد ينظر مقال منشور بعنوان لاحاجة لوضع قواعد بخصوص شفافية تمويل الأحزاب على الموقع الألكتروني:
https:/www.swissinfo.ch/ara/politics/44360872/

(1)ينظر: نعوم تشومسكي، صناعة المستقبل، مصدر سبق ذكره، ص 101–104.

(2)ينظر: الفن توفلر، تحول السلطة بين العنف والثروة والمعرفة، تعريب فتحي حمد بن شتوان، طرابلس ليبيا، ط2، 1996، ص 41– 47.

(3)John s.Dryzek, op-cit,p233.

(1) Ibid,p234-235.

(1) ينظر:صموئيل هنتغتون، النظام السياسي ربمجتمعات متغيرة، ترجمة سمية فلو عبود، دار التنوير للنشر، بيروت، ط2017،3، ص 88–90.

(2)ينظر: المصدر السابق، ص 102– 104.

(1) ينظر: فرانسيس فوكوياما، النظام السياسي والأنحطاط السياسي، ترجمة معبن الأمام، منتدى العلاقات العربية والدولية، الدوحة، قطر، 2016، ص54– 55 .

(*) ثورة النخب ويقصد بها النخب الأجتماعية والأقتصادية في المجتمعات الغربية والتي تحتكر مصادر القوة والثروة والمعرفة وتؤثر بشكل سلبي على واقع المجتمعات وتعمل على تقليص حقوقهم وحرياتهم، وهذه النخب أصبحت في ظل العولمة تهدد مستقبل المجتمعات الغربية ومصالحها العامة، للمزيد ينظر:

Christopher Lasch, Revolt of The Elites and The Betryal of Democracy,Washington DC PRESS, 1996, P 135

(1)Op-cit,p136-138.Christopher Lasch,
(2)John s.Dryzek, op-cit,p241.

(*) ظهرت هذه الحركة الأحتجاجية في فرنسا بعد أعلان الحكومة سلسلة من الزيادات الضريبية على المواطن الفرنسي، مما دفع جهات شعبية عدة الى أستخدام وسائل التواصل الأجتماعي لتحشيد المجتمع ودفعه نحو المطالبة بحقوقه بعد أستمرار التوجهات الأستعلائية للحكومة تجاه الشعب ومطالبه، وبدأت أثرها منذ نوفمبر العام 2018، للمزيد ينظر مقال منشور بعنوان ثورة القمصان الصفراء تشل فرنسا وتحاصر ماكرون على الموقع الألكتروني/**httpss:/www.ghadinews.net/news/38822**

(1)ينظر: الفن توفلر، تحول السلطة، مصدر سبق ذكره،ص 62– 63.

(1) ينظر: فرانسيس فوكوياما، النظام السياسي والأنحطاط السياسي، مصدر سبق ذكره، ص 608– 609.

(1) ينظر: فرانسيس فوكوياما، النظام السياسي والأنحطاط السياسي، مصدر سبق ذكره، ص622–624.

References:

(1) Mohamed Atef Ghaith, Sociology Dictionary, University Knowledge House, Alexandria, 1991, p. 30.
(2) Looking: Mustafa Mortada Mahmoud, the intellectual and the authority, an analytical study, on the situation of the Egyptian intellectual, Qebaa Printing and Publishing House, Cairo, 1998, p. 53.
(*) Max Weber (1864 - 1920): a German of origin and one of the most important founders of sociology, he was a scientist specializing in economics and politics, and focused in his study and research in sociology on the analysis of the phenomenon of modernity and how it formed and its impact on advanced industrial societies, he has many famous books of ethics Protestantism and the spirit of capitalism, for more details see, Muhammad Abdul Karim Al-Hourani, Contemporary Theory in Sociology, Majdalawi Publishing House, Amman, 2012, pp. 62-63.
(3) Jean Lapierre, LEPouvoirPolitique, presses Universitaires de France, p52.
For more, see: Mustafa Mortada Mahmoud, Intellectual and Power, a previously

mentioned source, p. 51.
(1) Quoted from: Tariq Ali Al-Kassar, Journal of Political and Legal Sciences, p (27), Volume Three, College of Law and Political Science, University of Baghdad, 1984, p. 255.
(*) Protestantism: It means protesters, a name given to a protest movement by some churches that were calling for the realization of religious reform from within the church, and then, after its success, it turned into one of the religious and intellectual doctrines of Christianity, and from an ideological point of view it does not differ from the rest of the Christian sects but rejects some ritual Religious, such as the cleric's ability to erase sins and give divine forgiveness more, see: François Chatelet et al., A Dictionary of Political Literature, translated by Muhammad Arab Sa`sila, University Publishing Foundation, Beirut, 2nd edition, 2001, p. 761.
(1) Colin Farrely, Introduction to Contemporary Political Theory, London, 2004, p 48.
(1) Colin Farrelyop-cit, p52.
(2) Leo Strauss, & Joseph Cropsey, History Political Philosophy, University of Chicago1987, p501.
(3) Ibid, p505.
(1) Leo Strauss, & Joseph Cropsey, 0p-cit, p533.
(2) See: Salah Ali Nayouf, Introduction to Western Political Thought, University of the Economic Academy, Denmark, 2009, p. 80.
(1) Salah Ali Nayyouf, previously mentioned source, pp. 82-84.
(2) Leo Strauss & Joseph Cropsey, The second part, op-cit, p79.
(1) Jean-Jacques Chavelet, History of Political Thought, translated by Muhammad Arab Sa`sila, University Publishing Foundation, Beirut, 1998, pp. 120-125.
(2) Ibid., Pp. 128- 129.
(1) See: Aqeel Idan, Enlightenment in Man, testimony of Jean-Jacques Rousseau, Arab Science House Publishers, Beirut, 2009, pp. 88-89.
(2) See: Previous source, p. 97.
(1) See: Francis Fukuyama, The Origins of the Political System, Translation of Majab Al-Imam, Arab and International Relations Forum, Doha, Qatar, 2016, pp. 90- 96.
(2) Ibid, 98
(*) The first wave of the industrial revolution appeared in Britain in the year (1784) after the invention of the steam machine for use at the industrial, agricultural and transportation levels. As for the second wave in the year (1870) after the invention of electricity and its widespread use in various fields, see more: John s. Dryzek, Theories of the Demcratic State, Edition by Australia, p111.
(**) Economic elites and represent a group or a minority of society that enjoys a number of objective considerations that distinguish it from the rest of society such as intelligence, creativity and ambition and possesses a series of scientific, economic and financial capabilities that give it the ability to influence others,

specifically at the level of politics and influence in decision-making. For more, see: Ibid, p 115.

(*) The third wave of the industrial revolution since the second decade of the twentieth century, and its appearance coincided with the invention and spread of technological and digital technologies and the spread of globalization and was able to develop traditional and military industries and increase economic growth. For more, see Ali Hobeish, the third wave and issues of survival, Al-Ahram Book, Cairo, 2005, p. 48.

(1) Steve Fraser, RulingAmerica, Harvard University Press, 2005, p71.

(**) The fourth wave of the Industrial Revolution represents the most advanced stage of our time, and appeared in the last half of the twentieth century and is characterized by artificial intelligence, nanotechnology and biotechnology, and the designation of this term appeared for the first time in the Davos General Forum (2016), for more see: John s.Dryzek , op-cit, p125

Ibid, p128.

(2) Noam Chomsky, Making the Future, translation and publication of the Publications Company for Distribution and Publishing, Beirut, 2013, pp. 89-92.

(*) Funding of political parties in Western societies is the subject of controversy, follow-up and permanent oversight by government agencies and regulatory oversight institutions, and despite the promulgation of many laws that limit the process of its illicit financing but did not prevent it from obtaining financial funds without disclosing them, especially the contribution And support for many economic institutions of these parties in exchange for political and economic gains. For more, see a published article entitled No need to set rules regarding the transparency of party financing on the website:

https://www.swissinfo.ch/eng/politics/44360872/

(1) See: Noam Chomsky, Making the Future, a previously mentioned source, pp. 101-104.

(2) See: Art Tufler, The Power Shift Between Violence, Wealth, and Knowledge, The Arabization of Fathi Hamad Bin Shatwan, Tripoli, Libya, 2nd edition, 1996, pp. 41-47.

John s.Dryzek, op-cit, p233. (3)

Ibid, p234-235. (1)

(1) See: Samuel Huntington, The Political System of Changing Societies, Translated by Sumayya Flo Abboud, Al-Tanweer Publishing House, Beirut, Vol. 3, 2017, pp. 88-90.

(2) See: Previous source, pp. 102-104.

(1) See: Francis Fukuyama, Political System and Political Decline, Translated by Maaban Al-Imam, Arab and International Relations Forum, Doha, Qatar, 2016, pp. 54-55.

(*) The revolution of the elites means the social and economic elites in Western societies that monopolize the sources of power, wealth and knowledge and affect negatively on the reality of societies and work to reduce their rights and freedoms, and these elites have become, in light of globalization, threatening the future of Western societies and their public interests.